

Reflections of Imam Husayn Al-Rajaji Al-Shushawi on the regulator Ali bin Muhammad bin Berri - may God Almighty have mercy on them - through his book “The Shining Lights on the Shining Pearls”

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية،
معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي (الجزائر)
www.leilachebrou1979@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الإمام الرجراجي الشوشاوي؛ الناظم ابن بري؛ الأنوار السواطع على الدرر اللوامع؛ الاستدراكات.

Abstract : Imam al-Shushawi one of the elite scholars who have spent their ages in the service of this religion, teaching, reading and composing, he is the undisputed professor of reading and instructive, as evidenced by his precious writings that he left behind as the manuscript of the bright lights on the bright pearls, which is one of the most important compositions in the reading of Imam Nafi, because its owner deposited in it a number of arts and knowledge, including remedies on the regulator, and for this importance dealt with in this research: "The redresses of Imam Hussein al-Rajaji al-Shushawi on the Nazim 'Ali ibn

* المؤلف المراسل.

Muhammad ibn Berri – may Allah have mercy on them – through his book "The Bright Lights on the Shining Durar", which was his general problem: Does Imam al-Shushawi Remedies on the Brilliant Durar deserve to be explained?

The research is a collection of its revisions compiled by an introduction with a brief definition of the Imams al-Shushawi and Ibn Berri – may Allah have mercy on them – and their two books, and then I went back to mention the redresses of Imam Ali al-Nazim ibn Berri, and concluded in it a set of conclusions, the most important of which is that Imam al-Shushawi has a firm foot in this science, which appeared through his revisions to the Nazim Ibn Berri, and that these remedies are not a criticism of the Nazim, but rather a warning of a deficiency, correction of a concept, or payment of delusion.

Keywords: Imam Al-Rajraji Al-Shoshouwi; Al-Nazim Ibn Berri; Al-Anwar al-Sawa.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسائر من تبعهم إلى يوم الدين، وبعد:

من المعلوم أن فني القراءات والتجويد من أشرف العلوم وأعلاهما قدراً لتعلقهما بكتاب الله تعالى، لذلك اهتم بهما السلف والخلف فألفوا فيهما التأليف العديدة والمتنوعة، ومن بين العلماء الذين كانت لهم اليد الطولى في ذلك الإمام ابن بري الذي ألف منظومة سمّاها الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع، وهذه الأخيرة اعتنى بها أهل المغرب حفظاً وقراءةً وفهماً وشرحاً، ومن بين الشروح المفيدة والنافعة على هذا النظم ما كتبه العلامة حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي في شرحه المسمى "الأنوار السواطع على الدرر اللوامع" الذي يُعد من أحسن الشروح للمنظومة، فقد أودع فيه مؤلفه علومًا شتى ومعارف متنوعة، ومسائل متعددة، ومن مزاياه احتواؤه على جملة من الاستدراقات، التي ارتأيت الحديث عنها في هذه الصفحات، فجاء البحث بعنوان: "استدراقات الإمام حسين الرجراجي الشوشاوي على الناظم علي بن محمد بن بري من خلال كتابه الأنوار السواطع على الدرر اللوامع".

1. 1. أهمية البحث وأسباب اختياره: تكمن أهمية هذا البحث وأسباب اختياره في أمور متعددة منها:

- تعلقه بكتاب الله تعالى.
- الرغبة في خدمة القرآن الكريم، والعيش في ظلاله، والمساهمة في تحرير بعض المسائل المتعلقة بأدائه وتلاوته ولو بجهد مقل.
- مكانة الإمام الشوشاوي، وعلو كعبه في هذا الفن، الأمر الذي يستدعي العناية بأعماله وآثاره.
- أن كتاب الأنوار السواطع من أحسن شروحات نظم الدرر، ومع ذلك لم يطبع ككتاب ويتداول بين الناس رغم أهميته.
- الرغبة في معرفة استدراقات الإمام الشوشاوي وما أضافه من جديد على مراد الناظم.
- محاولة الوقوف على الجهد الذي بذله علماؤنا ومعرفة آراؤهم في النقد والمناقشة.
- إبراز أهم استدراقات الإمام الشوشاوي العلمية في القراءات والتجويد ودراستها.
- توسيع دائرة البحوث الإسلامية.

1. 2. أهداف البحث: لهذا البحث أهداف متعددة منها:

- التعريف بالإمامين الشوشاوي وابن بري -رحمهما الله تعالى-، وبكتائيهما.
- إبراز استدراكات الإمام الشوشاوي، والإضافات التي زادها عن غيره.
- الوصول إلى خلاصة تحمل القول الراجح عند الأغلبية وفق أقوال أهل الفن والمحققين في المسألة.
- إثراء المكتبة الإسلامية ببحث لم يسبق إليه.

1. 3. منهج البحث: المنهج الذي التزمت به من خلال هذا البحث هو المنهج الوصفي، وذلك لتعريف الإمامين ووصف كتائيهما، بالإضافة للمنهج الاستقرائي، قصد تتبع الكتاب، واستخراج استدراكات الإمام الشوشاوي على الناظم ابن بري -رحمهما الله تعالى-، ودراستها.

1. 4. إشكالية البحث: هذا البحث يحاول الإجابة على عدة أسئلة أهمها:

- هل للإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ استدراكات على الدرر اللوامع تستحق البيان؟
- هل استدراكات الإمام من باب النقد للناظم، أم هي من باب تصحيح الخطأ أو تدارك بعض النقائص وغيرها؟
- هل الإمام الشوشاوي مستقل في تصويره لبعض المسائل أو هو جامع مقلد لمن سبقه من العلماء المتقدمين أو المعاصرين له دون تدقيق أو تمحيص في المسألة؟

1. 5. خطة البحث: قسّمت البحث إلى مقدمة ومطلبين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

1. مقدمة: وتشمل: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، أهداف البحث، منهجه، إشكاليته، وخطته.
2. التعريف بالإمامين وبكتائيهما.
2. 1. التعريف بالإمام ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ وبنظمه.
2. 2. التعريف بالإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ وبشرحه.
3. استدراكات الإمام الشوشاوي على الناظم ابن بري -رحمهما الله تعالى-.
3. 1. تعريف الاستدراك.
3. 2. صيغ الاستدراك عند الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ.
3. 3. استدراك الإمام الشوشاوي على الناظم ابن بري -رحمهما الله تعالى-.
4. خاتمة: وتشمل أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

2. التعريف بالإمامين وبكتائيهما

1. 2. التعريف بالإمام ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ وبنظمه.

أولاً: التعريف بالإمام ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ.

أ- اسمه، نسبه، لقبه، كنيته ومولده: هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن الشهير بابن بري الرباطي التازي، نسبة إلى رباط تازة (المودن، 1995م، صفحة 28)، ولد في حدود 660هـ (محمد بن

إبراهيم الشريشي، 1413هـ/1993م، صفحة 14)

ب- نشأته، طلبه للعلم: نشأ بزقاق الرّقانين منها، ثم درج وهو طفل على التعلم في كُتاب قرآني، فحفظ القرآن وبعض المتون والأراجيز، واجتهد كثيرا في الذكر والبحث والمطالعة، ليتمتع بتحصيله العلم على أيدي علماء بلده، ومن أُرز العلماء الذين أخذ عنهم القراءات أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي الشريشي. (محمد بن إبراهيم الشريشي، 1413هـ/1993م، الصفحات 14-70-72)

ت- مؤلفاته: أما مؤلفاته فقد خَلَفَ النّاظم ابن بري رحمه الله تراثا علميا متنوعا في مختلف الفنون، منها: نظم الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، طرر على الدرر اللوامع كتبها على شرح الخراز، ورجز في مخارج الحروف وصفاتها ذيل به على الدرر اللوامع، وكتاب الكافي في علم القوافي.

ث- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: تبوأ رحمه الله مكانة علمية مرموقة بين علماء زمانه، إذ كان متفنا في عدة علوم، كان نحويا لغويا، وأديبا ألمعيا، وفقيها فرضيا، عارفا بالقراءات، وقد قيل عنه: "الفقيه الأجل، الطالب النبيه، الكاتب الأبدع الوجيه" (الونشريسي، د ت، الصفحات 130-131)، وقيل: "هو الشيخ الفقيه الأكمل الرواية، المتقن البليغ الكاتب البارع النحوي اللغوي العروضي الفرضي..."، وكان له أيضا معرفة بعلم الحديث، وكان خطّه بارعا حسنا، وكذلك نظمته سلسا عذبا". (القاضي ع.، 1436هـ/2015م، الصفحات 231-232)

ج- وفاته: كانت وفاة النّاظم ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ بتأزة سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة للهجرة، وقيل قبلها بسنة. (محمد بن إبراهيم الشريشي، 1413هـ/1993م، صفحة 15)

ثانيا: التعريف بنظم الدرر اللوامع: نظم الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، هو رجز مختص بقراءة نافع من روايتي قالون وورش، سبكه ناظمه سنة سبع وتسعين وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ، ضمّنه مؤلفه مواطن الاتفاق والاختلاف بين قالون وورش، وقد حوى على أرجح الأقوال ثلاث وسبعين ومائتان بيت، مقسّمة إلى مقدمة: وفيها يبيّن الموضوع الذي تناوله، ودوافع النظم، ثم الخطة التي رسمها لنفسه في تدوين مسائل هذا الفن، ثم الأبواب التي تحوي أربعة عشر بابا في الأصول والفرش، وبعدها تذييل جعله في مخارج الحروف وصفاتها. (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 17)

مكانة الدرر اللوامع وأهميتها: يعتبر نظم الدرر من أحسن وأهم ما ألّف في قراءة الإمام نافع رَحْمَةُ اللَّهِ، قال المارغني رَحْمَةُ اللَّهِ: "فمن أجل ما ألّف فيها من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطولات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرباطي المشهور بابن بري، وهي المسماة بالدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، ويبيّن الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات". (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 17)

2.2. التعريف بالإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ وشرحه.

أولا: التعريف بالإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ:

أ- اسمه، كنيته ونسبه: هو حسين بن علي بن طلحة الرجراجي، الشوشاوي، كنيته أبو علي، (السملاي، 1422هـ/2001م، صفحة 148) (المكناسي، د- ت، صفحة 244) وينسب إلى رجراجة (بن منصور، 1388هـ/1968م، صفحة 322) (ابن خلدون، 1421هـ/2000م، صفحة 275) ثم إلى شيشاوة. (السوسي، المعسول، 1960م، صفحة 169)

ب- نشأته وتعلّمه: لم تذكر المراجع التي ترجمت للشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ السّنة التي ولد فيها، ولكن يمكن القول بأن ولادته في الغالب تكون أول القرن التاسع الهجري نظرا لما ألفه في أول كتاباته وهو كتاب الفوائد الجميلة الذي فرغ من تصنيفه سنة 841هـ، وبذلك يمكن القول أن الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ في بداية حياته الأولى نشأ وترعرع في رجراجة التي أنجبت عشرات الأعلام في مختلف ميادين العلم والمعرفة، وهو من أبرزهم.

ت- ولكن كل من ترجم له لم يسلط الضوء عن حياته العلمية هناك، ومجمل القول أن أيام طفولته قضائها بها، وبعدها انتقل إلى شيشاوة التي اشتهرت بعلم القراءات وطلب العلم فيها، ثم انتقل إلى بلاد سوس، إلى أن توفي بإحدى مناطقها". (السوسي، خلال جزولة، د- ت، صفحة 160)

ث- آثاره العلمية: ترك الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ مؤلفات في مختلف العلوم والفنون، خاصة في علوم القرآن والقراءات، أهمها:

ج- كتاب الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، تنبيه العطشان على مورد الظمآن، حلّة الأعيان على عمدة البيان، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع، ورسالة في أحكام تعليم القرآن، أما كتبه في الفنون الأخرى فمنها: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، قرّة الأبصار على الثلاثة الأذكار، وتقييد في حصر اللغات التي نزل بها كلام الله.

ح- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

خ- يعتبر الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ من صفوة العلماء في عصره، وأحد الأعلام في سوس، فقد أثنى عليه من يعرفه فقال: "الإمام الأصولي المقرئ، ذو التأليف النافعة...، ولإمام الأستاذ المقرئ النظّار" (الكانوني، الصفحات 21-91)

ومما يدلّ على مكانته أيضا، تقديمه على أقرانه، فقد قال عنه العلامة المختار السوسي: "ومن أقران الشوشاوي - وإن كان هذا أكبر منه - العلامة يحيى بن مخلوف السوسي ... ولعله لم يدرك مقام الشوشاوي العلامة الكبير". (السوسي، خلال جزولة، د- ت، صفحة 160)

وفاته: ذكرت كتب التراجم أن وفاة الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ كانت في آخر القرن التاسع الهجري (التنبكتي، 1421هـ/2000م، صفحة 163) (خليفة، دس، صفحة 1296)، وقد ورد في بعضها تحديد وفاته بسنة 899هـ/1494م، وضريحه مشهور يزار إلى الآن. (البغدادي، 1955م، صفحة 316) (آيت بنصالح، 2012م، صفحة 138)

وقيل: أن سبب موته سقوط كتبه عليه. (السوسي، خلال جزولة، د- ت، صفحة 160)

وأكثر الكتب التي ترجمت له ذكرت أنه توفي بتارودانت، وقيل: "قبره عليه السلام مشهور برأس وادي سوس".
(الحضيكبي، 1427هـ/2006م، صفحة 189) (السوسي، خلال جزولة، د- ت، صفحة 167)

ثانياً: التعريف بشرحه الأنوار السواطع: الأنوار السواطع على الدرر اللوامع هي عبارة عن شرح لمنظومة ابن بري رحمهُ الله في التجويد والقراءات مقتصر على روايتي ورش وقالون-رحمهما الله تعالى-، وهذا المخطوط مازال لم يطبع ليتداول بين الناس، وتوجد منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم "1204" ق، وهو مجلد يقع في "343" صفحة من القطع المتوسط، مكتوب بخط مغربي متوسط كتبت هذه النسخة عام 921 هـ، على يد أحمد بن محسن، وتوجد منه نسخة أخرى في المكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم "379"، تحضّلت على صورة منها، وتوجد منه نسخة أخرى في المكتبة الوطنية بتونس برقم (070)،
A-mss-14713.

بدأ المؤلف في شرح الأبيات مباشرة دون مقدمة، وطريقته في ذلك هي: أن يورد البيت ثم يشرح معناه، ذاكر ما فيه من أقوال وتعليلات، ثم ينتهي بإعراب البيت كاملاً.

ويعتبر الكتاب من بين أحسن الشروح لمنظومة ابن بري رحمهُ الله لطرحه مسائل متعددة ومختلفة في القراءات والتجويد، كما يتميز بأسلوبه الطريف في تأليفه، فقد التزم بذكر تنبيهات في كل باب من أول الكتاب إلى آخره إلا سيرا، ولم يظهر في تأليفه التكلف أو التعقيد، بل جاءت مسائله سهلة العبارة، ميسرة الأسلوب، وهذا يدل على سعة أفق الإمام واستيعابه لأحكامه وقضاياه، ومنه تظهر القيمة العلمية للكتاب، لكونه يعد جهداً إضافياً يضاف إلى كتب التجويد والقراءات، مع جلالة مؤلفه، وتفوقه في كثير من العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى، لذلك نجد ممن انتفع بهذا الكتاب ونقل عنه من أهل العلم وطلبته.

3. استدراقات الإمام الشوشاوي على النّاظم ابن بري - رحمهما الله تعالى -

1.3. تعريف الاستدراك.

الاستدراك في اللغة: استدراك جمعه استدراكات، وهو مصدر استدرك، بمعنى تدارك، إلا أن السنين والتاء تفيدان طلب تدارك السامع، وقد جاءت مدلولاته متعددة ومختلفة، ومن أكثرها استعمالاً، "وتدل مادة (درك) على لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه، واستدرك عليه قوله؛ أي أصلح خطأه". (ابن فارس، 1399هـ/1979م، صفحة 269)

وفي المعجم الوسيط: "تدارك الشيء بالشيء: أتبعه به، يقال: تدارك الخطأ بالصواب، والذنب بالتوبة، واستدرك عليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً". (مصطفى، الزيات، و النجار، د- ت، صفحة 218)

وفي الاصطلاح: الاستدراك هو "تدارك خطأ الرأي بالصواب، واستدركه، واستدرك عليه قوله". (الزمخشري، 1419هـ/1998م، صفحة 129)

وبالنظر للمعنى اللغوي القريب من المعنى الاصطلاحي نقول أن الاستدراك هو اتباع القول الأول بقول ثان يصلح خطأه أو يكمل نقصه أو يزيل عنه لبساً.

2.3. صيغ الاستدراك عند الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ:

الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ لم يكن مجرد شارح ناقل، بل ظهرت شخصيته العلمية من خلال مناقشته للعلماء وردوده عليهم، فقد كان ينقل ويحقق في المسائل التي يذكرها حسبما يراه مناسب بالأدلة، واستدراكاته على الإمام ابن بري رَحِمَهُ اللهُ تُبين ذلك، فما احتاج إلى مناقشة ناقشه بكل أدب، وعفة لسان، وإن كان من باب التنبيه عن بعض النقائص أو تدارك السهو أو ضحه، وقد كانت طريقته في الاستدراك على نوعين:

النوع الأول: صيغ صريحة: تتمثل في استعماله لعبارات تدل دلالة واضحة على أن عبارة الناظم فيها نقصاً أو قصوراً كقوله: (وينبغي أن يزداد هنا)، ومثال ذلك عند ذكره للاستدراك على الناظم في باب الرءاء قال رَحِمَهُ اللهُ: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ هَا هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ.... هَذِهِ الْآيَاتُ" (الشوشاوي، مخطوط). ثم ذكره.

النوع الثاني: صيغ غير صريحة تفهم من خلال السياق: وقد كانت طريقته في عرضها كالآتي:

أ- التصريح بأن غير كلام الناظم أفضل من كلام الناظم: كقوله: (وعبارة الشاطبي أحسن من عبارة المؤلف)، ومثال ذلك: في مد اللين أطلق الناظم الحديث عن الهمزة ولم يفرق بين الهمزة المتصلة والمنفصلة لا مدخل لها في المد، فقال الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ: "عبارة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ أحسن من عبارة المؤلف فقيّد ذلك بالكلمة الواحدة (الشوشاوي، مخطوط)، ثم ذكرها.

ب- بيان قصور: ذكر الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ في باب الهمز المفرد أنّ في قول الناظم: (وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا * وَأَوْ إِذَا مَا الضُّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا) (ابن بري، د-ت)، إطلاق هل هو خاص بما في كلمة واحدة أو في كلمتين، قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: "اعتراض الناظم فيما وقع في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿بِأَحَدِنَا أَهْلًا وَبِإِلَهِ﴾ [المزمل: 15]، فإن الهمزة في: ﴿أَحَدٌ﴾ وفي: ﴿أَحَدًا﴾ هي محل الفاء مفتوحة بعد ضمة، ولكنها لا تبدل باتفاق، فلو قال: (وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا * وَأَوْ بِكَلِمَةٍ وَضُمَّ قَبْلَهَا) لكان أسلم من الاعتراض" (الشوشاوي، مخطوط).

ت- تصحيح مفهوم: أورد الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ في باب البسمة عند قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (وَاخْتَارَهَا بَغْضُ أُولِي الْأَدَاءِ * لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ) (ابن بري، د-ت)، قال: "وقوله: (فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ) ظاهره لا فرق بين ابتداء الأجزاء ووصلها وليس الأمر كذلك...، صوابه أن يقول: لفضلها في مبدأ الأجزاء....، وكان حقه أن يذكر ذلك كما ذكره في السور الأربع" (الشوشاوي، مخطوط).

ث- اكمال نقص: عند ذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ لكم ما فيها ثلاث همزات قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: "معتراض مما اجتمع فيه ثلاث همزات، وذلك في أربعة مواضع"، ذكرها ثم قال: قوله: (لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَيْنِ أَبْدَلَتْ) سواء كانت هناك همزة ثالثة أم لا، وليس الأمر كذلك" (علي، مخطوط)، فبين نقص البيت وأكملته بأبيات توضح المقصود.

ج- توضيح غموض: عند ذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ لباب اللامات، قال الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ: "قوله: (وَالْخُلْفُ فِي طَالٍ وَفِي فَصَالٍ) يريد وشبههما مما حال فيه الألف دون غيره نحو: (طولا)، فإن اللام ترقق

فيه باتفاق، فلو قال: والخلف في مشابهه فصلا لكان أولى" (علي، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، مخطوط).

ح- التعليق للناظم: في باب الرءاءات ذكر الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ اعترض على الناظم لسكوته عن الفتح فقال: "معترض بسكوته عن القول الثالث وهو الفتح في الكل، لأن الأشياخ كلهم نقلوه، أجيب عنه بأنه إنما اقتصر عن القولين لشهرتهما (علي، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، مخطوط).

خ- يذكر احدى صيغ التفضيل على وزن (أفعل): ومثاله عند ذكر الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ إطباق الشفتين عند الإشماء قال رَحْمَةُ اللَّهِ: "الشفاه فيه تنبيهان؛ أحدهما التعبير بالإطباق مع أن المقصود هنا إنما هو ضم الشفتين مع فرجة بينهما لإطباقهما...، فلو قال رَحْمَةُ اللَّهِ وصفه الإشماء ضمك الشفاه؛ لكان أولى وأبين (علي، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، مخطوط).

د- التصريح بلفظ الاستدراك: عند حديث الناظم عن ابدال الهمز قال رَحْمَةُ اللَّهِ: "(وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلًا)، يريد إلا في موضعين ﴿جَاءَ .أَلْ لُوطٍ﴾ [الحجر: 61]، و﴿جَاءَ .أَلْ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: 41]، فالمشهور فيهما عند المصريين التسهيل، وإن شئت استدراك هذين الموضعين فزد هذا البيت... (علي، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، مخطوط)، ثم ذكره.

3.3. استدراك الإمام الشوشاوي على الناظم ابن بري - رحمهما الله تعالى -.

أولاً: استدراكه على الناظم في باب البسملة:

أورد الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ استدراكا على الناظم ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ في باب البسملة عند قوله:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ ** لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ. (ابن بري، د- ت، صفحة 44)

والوجه عنده أن قول الناظم: (وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ) فيه إجمال، بين فيه صاحبه أن الاختيار في الأجزاء هو الإتيان بالبسملة لتحصيل ثواب قراءتها، لكن هناك من فضل في القول مبيناً الذي يجيز البسملة تفادياً لقبح اللفظ حين وصل الاستعاذة بلفظ الجلالة، وهذا الذي تكلم عنه الإمام الشوشاوي رَحْمَةُ اللَّهِ بالتفصيل حيث قال: "قال بعضهم الأحسن أن لو قال المؤلف عوض هذا البيت: (بعضهم خير في الأداء... فيها لدى أوائل الأجزاء) (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 205)، ثم قال: "وقوله: (في أوَّلِ الْأَجْزَاءِ) ظاهره لا فرق بين ابتداء الأجزاء ووصلها وليس الأمر كذلك، لأن هذا مخصوص بالابتداء دون الاتصال، صوابه أن يقول: لفضلها في مبدأ الأجزاء.... أنه سكت عن الأجزاء التي استحسنت فيها البسملة بعض من لا يرى البسملة فرارا من القبح، وكان حقه أن يذكر ذلك كما ذكره في السور الأربع". (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 205)

وقد أطلق الحافظ الداني والإمام الشاطبي التخيير للقارئ بين الإتيان بالبسملة وبين تركها في ابتداء الأجزاء، قال الحافظ رَحْمَةُ اللَّهِ: "فأما الابتداء بالأجزاء فالقارئ مخير إن شاء بسملة بعد الاستعاذة، وإن شاء ترك". (الداني، أ، 2005م، صفحة 153)

وقال الشاطبي رَحْمَةُ اللَّهِ في حرره:

..... *** وفي الأجزاء خَيْرَ مَنْ تَلَا. (الشاطبي، 1434هـ/2013م، صفحة 11)

"فقد خير القارئ إذا ابتداء بشيء من أجزاء السور بين الإتيان بالبسملة وتركها، وذلك لجميع القراء، ولا فرق في هذا الحكم بين أجزاء براءة وأجزاء غيرها من السور، واستثنى بعضهم أجزاء براءة فمنع من الإتيان فيها بالبسملة، وألحق أجزاء السورة بأولها في عدم جواز الإتيان بالبسملة". (ابن القاضي ع، 1428هـ/2007م، صفحة 40)

وكلاهما يُحمل على الكل سواء كانت هاتاه الأجزاء من براءة أم من غيرها، والظاهر من كلام الناظم بلفظ من ألفاظ الجلالة أو ما شابهه وتكون معه الاستعادة.

قال السمين الحلبي رحمه الله: "وكان بعضهم يتركها في الأجزاء إلا في حزب: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: 47] لما فيهما بعد الاستعادة من بشاعة اللفظ، وينبغي أن يفعل ذلك في كل ما شاكله نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [الروم: 40]". (السمين الحلبي، 1424هـ/2003م، الصفحات 350-351)

وقال الإمام مكي رحمه الله: "اخترت أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب أن لا يبتدأ بها، وأن يبتدأ بما قبلها، مثل الابتداء بأول الحزب في النساء في قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [النساء: 87]، لأن القارئ يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيصل الرجيم بلفظ اسم الله وذلك قبيح اللفظ فمُنعت من ذلك إجلالا لله وتعظيما له، ومثله أني منعت من الابتداء بأول الحزب في السجدة في قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ لأن القارئ يقول من الشيطان الرجيم ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ فيصل ذلك بالشيطان وذلك قبيح في اللفظ". (القيسي، 1404هـ/1984م، الصفحات 18-19)

فاستدراك الإمام الشوشاوي رحمه الله في محله، لأنه أراد أن يفصل ما أجمله الناظم، فقال: "وقد قلنا عوض هذا البيت ثمانية أبيات تكميلا لأحكام البسملة في الأجزاء وهو قولنا:

وَبَعْضُهُمْ خَيْرَ فِي الْأَدَاءِ ** فِيهَا لَدَى أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ
وَتَرْكُهَا الْمَشْهُورُ لِلْحَذَاقِ ** حَضَرَ أَوْ بَدَوْ شَاعَ فِي الْأَفَاقِ
وَنَجَلُ غُلْبُونِ رَوَى عَنْ وَرَشٍ ** بِسْمَلَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ فَارِشِ
جُزْءٌ عَلَى الْجُزْءَيْنِ قَسَ شَبِيهَا ** فَرَّ مِنَ الْقُبْحِ تَكُنْ نَبِيهَا
وَالْجَارِي فِي بَسْمَلَةِ الْأَجْزَاءِ ** فِي لَنْ تَنَالُوا لَا يُحِبُّ اللَّهُ
وَمَا يُضَاهِي تَرْكُهَا لِلْقُبْحِ ** فَافْهَمْ وَقَاكَ اللَّهُ كُلَّ قَرْحِ
وَيَنْتَفِي قُبْحُكَ بِالْوُقُوفِ ** أَوْ بِرُجُوعِكَ إِلَى الْمَأْلُوفِ

وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِطْرَادَ الْبَسْمَلَةِ ** أَوْ تَرْكَهَا حِزْصًا عَلَى الْمُوَافَقَةِ. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 206)

ثانيا: استدراكه على الناظم في باب الهمز المفرد:

عند قول النّاطم رَحِمَهُ اللهُ:

وَأِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا ** وَأَوْأَ إِذَا مَا الضُّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا. (ابن بري، د- ت، صفحة 112)

ذكر الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ استدرাকা على النّاطم بأن الإمام ورش رَحِمَهُ اللهُ يبدل الهمزة إذا وقعت في فاء الكلمة واوا إن كان ما قبلها مضموما، ولكن في البيت اطلاق هل هو خاص بما في كلمة واحدة أو في كلمتين، قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: "اعترض النّاطم فيما وقع في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿بِأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبَيْلًا﴾ [المزمل: 15]، فإن الهمزة في: ﴿أَحَدٌ﴾ وفي: ﴿أَخْذًا﴾ هي محل الفاء مفتوحة بعد ضمة، ولكنها لا تبدل باتفاق، فلو قال: (وَأِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا ** وَأَوْأَ بِكَلِمَةٍ وَضَمَّ َبْلَهَا) لكان أسلم من الاعتراض" (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 309)، فاستدراك الإمام جاء في محله، لأن النّاطم أطلق البيت ولم يبين هل هو خاص بما في كلمة واحدة أو بما كان في كلمتين، "قال بعضهم بقي عليه الاحتراز إذا كان في كلمتين، ولذا قيل:

وَأَوْأَ بِكَلِمَةٍ وَضَمَّ ... قَبْلَهَا نَحْوَ الْيَقِينِ أَتَى". (ابن القاضي أ، 1428هـ/2007م، صفحة 443)

ثالثا: استدراكه على النّاطم في مد اللين:

قال النّاطم رَحِمَهُ اللهُ:

وَالْوَأُ وَالْيَاءُ مَتَى سَكَنَّا ** مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا لَهُ تَوْسُطًا. (ابن بري، د- ت، صفحة 48)

أراد النّاطم في هذا البيت أن يُبين الأحكام المتعلقة بحرفي اللين، وهما: الواو والياء الساكتان، وكان قبلهما فتحة وبعدهما همزة عند الإمام ورش رَحِمَهُ اللهُ، والملاحظ أنه أطلق الهمزة ولم يفرق بين الهمزة المتصلة والمنفصلة، مع أن الهمزة المنفصلة لا مدخل لها في المد كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 13]، فاعترض لذلك، قال الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ: "أجيب عنه بأن قيل حرف اللين مع الهمزة المنفصلة لا يكون ساكنا بل هو متحرك بحركة الهمزة على مذهب فلا يلزمه الاعتراض بالهمزة المنفصلة فقوله "متى سكتنا" يُخرج هذا، ورَدَّ هذا الجواب بأن قيل الحركة ها هنا عارضة فإن حرف اللين ساكن في الأصل فيبقى الاعتراض على حاله، وعبارة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ أحسن من عبارة المؤلف لأنه قال:

وَإِنْ تَشَكَّنَ الْيَاءُ بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ ** بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوْجَهَانِ جُمَلًا (ابن بري، د- ت، صفحة 179)

فقيّد ذلك بالكلمة الواحدة". (الشوشاوي، مخطوط، الصفحات 256-257)

واستدرك ذلك بقوله: "وإن أردت إصلاح هذا فتبدل الشطر الأول من البيت فتقول:

وَأَوْأَ كَلِمَةً وَيَاءَ سَكَنَّا ** مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزَةٍ مُدَّتَا" (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 257)

وقد تبع الإمام في ذلك الخراز رَحِمَهُ اللهُ الذي قال: "فإن كانت منفصلة نحو: ﴿إِبْنَى - أَدَمَ﴾ [المائدة: 29]،

فليست من هذا الباب، وكان حقه أن يقيّد الاتصال، فإن حروف المد واللين قد وجدت مع الهمزة في الاتصال والانفصال، وإطلاق لفظه هنا يؤذن بذلك وليس على ظاهره، وقد قيد ذلك أبو القاسم الشاطبي

رَحْمَةُ اللَّهِ" (الخراز م، 1413هـ/1993م، صفحة 141). كما قيد ذلك الحافظ الداني في تيسيره. (الداني أ، 1429هـ/2008م، صفحة 157)

لكن مع استدراكهم على النّاطم فقد عللوا له سبب اقتصاره على ذلك لأمرين: الأول أن الإمام ورش رَحْمَةُ اللَّهِ عندما تكون الهمزة منفصلة عن حرفي اللين ينقل حركتها إليهما فيصبحا متحركين، والثاني أنه أعقبه بذكر الخلاف في سوءات وقصر: ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: 58]، و﴿أَلْمَوْدَةُ﴾ [التكوير: 8]، فالملاحظ أن النّاطم اقتصر على ما في كلمة واحدة، لأن ما في كلمتين "حرفي اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى نحو: ﴿إِبْنِي - أَدَمَ﴾ [المائدة: 29]، فمذهب ورش فيه نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين مع حذف الهمز". (ابن القاضي ع، 1428هـ/2007م، صفحة 67)

قال ابن القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ: "وأجيب بأنّ قوله: ﴿سوءات﴾ و﴿مَوِيلًا﴾ و﴿أَلْمَوْدَةُ﴾ يبين المقصود، وأيضا مع الانفصال لا بد من النقل فيخرجان، وهذا نوع من المد المتصل لكنه تم الكلام في المد باعتبار سببه بحسب الأصالة، ثم تكلم فيما ألحق به". (ابن القاضي ع، 1428هـ/2007م، صفحة 237)

وقال المارغني رَحْمَةُ اللَّهِ: "الجواب على النّاطم أنه لما اشترط في حرف اللين السكون استغنى به عن ذكر هذا الشرط، لأن حرف اللين مع الهمز المنفصل لا يكون إلا متحركا في رواية ورش، لأنه ينقل حركة الهمز إليه، وأيضا ذكره الخلاف بعد سوءات والقصر ﴿مَوِيلًا﴾ وفي ﴿أَلْمَوْدَةُ﴾ يشعر باشتراط ذلك لأن الهمز في الثلاثة متصل بحرف اللين، وما اقتصر عليه النّاطم من التوسط في حرفي اللين هو أحد وجهين لورش من طريق الأزرق وهو الأرجح، لذا اقتصر عليه". (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 105)

وخلاصة ذلك أن استدراك الإمام يكون من باب زيادة البيان والوضوح في عبارة النّاطم المقتصرة على شرط واحد، وهي أن يكون حرفي اللين الواو والياء ساكنين وكان قبلهما فتح وبعدهما همز، ولم يذكر الشرط الثاني وهو أن يكونا مع الهمزة في كلمة واحدة، وعليه فاقتصر النّاطم غير مخل لما بيناه عند هذا الاستدراك في ثنايا البحث، ولكن مع ذلك لو بيّنه كان أفضل حتى يزيل اللبس عن عباراته.

رابعاً: استدراكه على النّاطم في حكم ما فيها ثلاث همزات:

عند قول النّاطم رَحْمَةُ اللَّهِ:

لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ** عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلْفًا وَمُكِنَّتْ (ابن بري، د- ت، صفحة 89)

قال الإمام رَحْمَةُ اللَّهِ: "معترض مما اجتمع فيه ثلاث همزات، وذلك في أربعة مواضع وهي: ﴿ءَامَنَتْ﴾

في ثلاثة مواضع: [الأعراف: 123]، [طه: 71]، [الشعراء: 49] و﴿أَلْهَتُنَا﴾ [الزخرف: 58] وذلك أن قوله: (لكن في المفتوحتين أبدلت) سواء كانت هناك همزة ثالثة أم لا، وليس الأمر كذلك، لأن ما كان فيه ثلاث همزات، فإن المشهور عند المصريين تسهيل الهمزة الثانية بين بين عندهم، وفيها قول آخر بأنها تبدل ألفا وتحذف تلك الألف لالتقاء الساكنين؛ سكون الألف المبدلة من الثانية، وسكون الألف المبدلة من الهمزة الثالثة، ويشيع المد للفرق بين الاستفهام والخبر"، ثم قال: "أجيب عن هذا الاعتراض بأنّ قوله: (لَكِنَّ فِي

المَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلْتُ) يريد في المفتوحتين إذا لم تكن بعدها ثالثة، فقد تقدم حكمه في قوله:

فَنَافِعُ سَهْلٍ أُخْرَى مِنَ الِهْمَزَتَيْنِ ** (ابن بري، د- ت، صفحة 88)

لأنّ قوله: (أُخْرَى) كناية عن الثانية سواء كانت هناك ثالثة أم لا، ولكن سكت المؤلف عن هذا التأويل عن رواية البدل في هذه المواضع الأربعة وكان حقه أن يذكر كما قال بعضهم...، وإنما يؤخذ حكمها من خارج الكتاب، وإن أردت استدراك حكم هذه المواضع الأربعة فزد بعد قوله: لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلْتُ.... (ابن بري، د- ت، صفحة 49)، قوله:

هَذَا إِذَا لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا أَلِفٌ ** فَالْحُكْمُ بِالتَّسْهِيلِ إِذَا ذَاكَ عُرِفَ". (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 273)

وهذا الاستدراك معتبر لكون الناظم لم يتحدث عمّا اجتمعت فيه ثلاث همزات، بل ضمّنه في البيت الذي ذكره الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ (فَنَافِعُ سَهْلٍ أُخْرَى)، واقتصر فيه على التسهيل وسكت عن رواية البدل لضعفه رواية وقياساً، قال الشيخ المارغني رَحِمَهُ اللهُ: "وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك، وإن ذكره الداني في إيجاز البيان، وبعض شراح الشاطبية، وهو مقتضى عموم قول الناظم: (لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلْتُ) البيت فضيف رواية وقياساً... فلا يقرأ به. (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 123)

خامساً: استدراكه على الناظم في باب الراءات:

أ. الراء الأصلية والعارضة: عند قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرًا *** (ابن بري، د- ت، صفحة 64)

هذا عند طرحه لسؤال لماذا الراء في ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27] مرققه ونصوا على التفعيم في ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ [النساء: 176] مع أنّ الكسرة فيهما عارضة، قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: "ينبغي أن يزداد ها هنا بعد قوله: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: 157] و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: 30] و﴿وَقَرَأَ﴾ [الأنعام: 25] هذه الأبيات السبعة بيانا لل لازم والعارض وهي قولنا:

وَكَسْرَةُ الثَّقَلِ كَذَا فِي اللَّازِمِ ** كَقَوْلِهِ الْإِكْرَامِ فِي الْمَعْلُومِ
وَالْعَارِضُ الْكَسْرُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ** وَهَمْزُ وَضَلٍ وَانْفِصَالِ الْكَسْرِ
إِذَا حَرَفٌ جَرَّ لَفْظُهُ فَهَمِيَّةٌ ** لَيْسَ كَجَرِّ كَلِمَةٍ بَعْدِيَّةٍ
وَهَمْزَةُ الْوَضَلِ فِي الْإِتِّصَالِ *** تُحَذَفُ لَا تَدُومُ فِي الْأَحْوَالِ
فَلَا تُؤَوِّزُ كَسْرَةُ مَفْضُولَةٍ *** لِأَنَّهَا فِي وَفْقِهِمْ مَغْرُولَةٌ
وَإِنَّمَا فُرُقٌ فِي الْكُسَرَاتِ *** بَيْنَ لُزُومٍ وَعَرُوضِيَّاتٍ

إِذَا لِلْعَوِي يُنْسَبُ التَّأْيِيرُ *** وَالْوَهْنُ قَدْ وَهِيَ بِهِ التَّدْبِيرُ. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 411)

فاستدراك الإمام فيه تفصيل للمسألة، إذ فصل بين الكسرة المتصلة والكسرة المنفصلة عن الكلمة، ففي ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ كسرة لازمة متصلة بالكلمة وإن حصل لها نقل حركة، أما ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ فالكسرة "وإن

اتصلت بالراء عارضة؛ إذ لا توجد إلا في الابتداء لوجود همزة الوصل فيه" (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 239)، و"فخمت راءها؛ لأن همزتها همزة وصل جيء بها للتوصل بالسكان بعدها؛ فهي عارضة؛ فتكون حركتها عارضة كذلك" (ابن القاضي ع.، 1428هـ/2007م، صفحة 135) ولا وجه لترقيتها، فكان حقاً على الناظم التفصيل في المسألة.

ب: الراء حال الوقف:

قال الناظم ابن بري رَحْمَةُ اللَّهِ:

لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ ** وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ مِثْلُ الْمَرِّ. (ابن بري، د- ت، صفحة 184)

قول الناظم "لكنها" يعني الراء مطلقاً سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فإنها في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر، أي مثل الوصل (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 258)، ويدخل في هذا الباب: ﴿مَضَرٌ﴾ ولفض ﴿الفطر﴾ [بأسأ: 13]، ولكن منهم (وهو الخراز في القصد النافع، ص 288-289) من ذكر أن قوله "لكنها" يعود على خصوص المكسورة المذكورة في قوله:

وَالْإِتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ ** رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَةِ. (ابن بري، د- ت، صفحة 183)

وحمل لفظ "المر" على مطلق الوصل، قال المارغني رَحْمَةُ اللَّهِ: "قيل الضمير في لكنها يعود على خصوص المكسورة المذكورة في البيت قبل، وحمل هذا القائل المر على مطلق الوصل وهذا وإن قربه الاستدراك يلزم عليه أن الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ لم يتعرض في هذا الباب إلى حكم المفتوحة والمضمومة في الوقف فيكونان داخلين في قوله الآتي:

..... ** ...وَدَغْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَضْلِ (وهو الشطر الثاني من البيت 185، ص 66)

فيقتضي أن حكمهما في الوقف التفخيم مطلقاً وهو غير صحيح لما علمت"، (أبو شامة، د- ت، صفحة 261)، ولو قال الناظم وحكمها الترقيق بعد الكسر والياء والممال وقفا فادر لأفاد المسألة بسهولة". (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 60) وهذا الذي أورد فيه الإمام استدراكاً فقال: "حارت فيه الأبهام وكثرت فيه الأوهام، ولأجل هذا قال: بعضهم إصلاحاً لهذا البيت:

لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ *** وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ رَقِيقٌ فَادِرٌ

وقال بعضهم أيضاً إصلاحاً لهذا البيت:

رَقِيقُهُ فِي وَقْفِكَ بَعْدَ الْكَسْرِ *** وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ فَافْهَمُ شِعْرِ

وقلت أنا في إصلاح هذا البيت بيتين وهما قولنا:

وَحُكْمُهَا التَّرْقِيقُ بَعْدَ الْكَسْرِ *** وَقَفًا وَيَاءً أَوْ مَمَالٍ فَادِرٍ

وَقَفٌ مُفَخَّمًا بِمَضَرِ الْقَطْرِ *** وَلَا إِعْتِبَارَ هَا هُنَا بِالْكَسْرِ

ثم قال: "وسأبين ما يصلح به هذا الموضع هذه الأبيات الأربعة وهي قولنا:

وَرَقَقْنُ وَقَفًا إِذَا أَشْكَنْتَا *** بَعْدَ مُمَالٍ كَسْرَةٍ يَا فَرْقَا
كَمُنْدِرٌ خَبِيرٌ قَدِيرٌ نَارٌ *** بِشَرِّرٍ بَكْرٍ وَسَحَرٍ هَارٍ
مَا لَمْ يَخُلْ بَعِيدِ ذَاكَ الْكَسْرُ *** سُكُونُ الْإِسْتِغْلَاءِ كِمَضَرِ الْقَطْرِ

أَوْ مُتَحَرِّكٌ مِثَالُهُ الْكَبِيرُ *** فَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ بَدُوٍ أَوْ حَضَرٍ. (الشوشاوي، مخطوط، الصفحات 427-429)

فالناظم اقتصر على حكم الراء المكسورة حال الوقف، فاستدرك عليه الإمام حكمها حال الفتح والضم، (السملالي ١، 1422هـ/2001م، صفحة 235) استدراك الإمام أفاد شرحاً أكثر دقة لمعنى كلام الناظم، حيث ذكر الحالات الأخرى للراء، فالوقف على الراء المتطرفة لها حكم الراء الساكنة حال الوصل فتفخم بعد الفتحة والضممة، وترقق بعد الكسرة أو الياء الساكنة، أما عبارة الناظم يصعب من خلالها استيعاب هذه الأحكام.

سادساً: استدراكه على الناظم في باب اللامات:

عند قول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْخُلْفُ فِي طَالٍ وَفِي فَصَالًا *** (ابن بري، د- ت، صفحة 189)

أورد الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللَّهُ استدراكاً لطيفاً عليه فقال: "قوله: 'وَالْخُلْفُ فِي طَالٍ وَفِي فَصَالًا' يريد وشبههما مما حال فيه الألف دون غيره نحو طولاً فإن اللام ترقق فيه باتفاق فلو قال: والخلف في مشابه فصالاً لكان أولى". (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 439)

وجه الاستدراك أن ظاهر النظم يوهم اقتصار الخلاف على طال وفصالاً، وليس كذلك بل الحكم يشمل ما وقعت فيه الألف بين اللام وبين حرف الاستعلاء، ومن ذلك أيضاً كلمة يصالحا على قراءة ورش قال الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: "لو قال والخلف في مشابه فصالاً وما ذكره الإمام صحيح، تطرق إليه قبله أبو عبد الله الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه، وأورد على الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ استدراكاً بقوله:

وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَنَحْوَهُ *** وَفِي نَحْوٍ يُوَصَّلُ وَالْمُفَخَّمُ فَضَالًا

وقد تنبه لذلك ابن الجزري في الطيبة فقال:

وَأَزْرَقُ لِفَتْحِ لَامٍ غَلْظًا *** بَعْدَ سُكُونِ صَادٍ أَوْ طَاءٍ وَظَا

أو فتحها وإن يحل فيها ألف *** أو إن يمل مع ساكن الوقف اختلف. (ابن الجزري، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، 1433هـ/2012م، صفحة 35)

كما ذكر الإمام ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في قصيدته ذلك بعبارة أدق في تعيين محل الألف مع التمثيل لها، فقال:

وَمِنْ بَعْدِ طَا أَوْ ظَا أَوْ الصَّادِ وَرَشُهُمْ *** يُفَخَّمُ لَأَمَّا ذَا انْفِتَاحٍ إِنْ أُسْنِدَا

لِمُنْفَتِحٍ أَوْ سَاكِنٍ وَالْخِلَافُ إِنْ *** وَسَطَ أَلِفٍ كَطَالٍ عَنْهُ تَمَهَّدَا. (ابن مالك، 1429هـ/2008م، صفحة 52)

فعندما تفصل اللام وحروف الاستعلاء الثلاثة: الصاد الطاء والظاء بألف تقرأ اللام حينها بالوجهين التغليظ والترقيق مع تقديم التغليظ، وفهم الشراح من أبيات النّأظم أنه اقتصر على الكلمتين المذكورتين فقط، ولعل عمدته في ذلك اتفاق السبب فتقرأ بالوجهين مع ما شابهما، فلو عبر بما يشير لذلك لسلم من الاعتراض، وعليه جاء استدراك الإمام في محله، فقد أزال اللبس عن الأبيات، ودفع الإيهام الوارد في عبارته.

سابعاً: استدراكه على النّأظم في إدغام المثلثين:

أورد الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ استدراكاً لطيفاً عند قول النّأظم:

وَسَاكِنُ الْمَثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَا ** وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٍّ أَدْعَمَا. (ابن بري، د- ت، صفحة 134)

حيث قال: "يريد في كلمتين، وأما إذا كان في كلمة واحدة فإنه يدغم باتفاق، وإنما يدغم في كلمة واحدة للزومه للمماثلة إذ لا ينفصل عنه بوجه ولا بحال، بخلاف ما إذا كان في كلمتين فإن اجتماع المثلين غير لازم، فإنه قد يوقف على الكلمة الأولى فيزول اجتماع المثلين فلو بدّل الشطر الأخير لكان أحسن فيقول:

وَسَاكِنُ الْمَثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَا ** لَا حَرْفٍ مَدٍّ مُنْفَصِلٍ قَدْ أَدْعَمَا". (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 352)

واستدراك الإمام في محله لأنه قد يفهم من كلام النّأظم تساوي إدغام المثلثين في كلمة وفي كلمتين، ففرّق الإمام بالبيت الذي أورده الفصل بينهما، وهذا الاستدراك نقله الإمامين ابن القاضي والمارغني - رحمهما الله، وعقبا عليه، قال المارغني رَحِمَهُ اللهُ: "وظاهر قوله "وكان غير حرف مد" أن حرف المد لا يدغم مطلقاً سواء كان مع مثله في كلمتين أو كلمة واحدة وليس كذلك، لأنه يدغم إذا كان مع مثله في كلمة واحدة باتفاق القراء والنحاة نحو: ﴿ذُرِّيَّتِهِ﴾...، فيجب أن يحمل على ما كانا في كلمتين فقط". (المارغني، 1434هـ/2013م، الصفحات 172-173)

وقال ابن القاضي رَحِمَهُ اللهُ: "وإليه أشرنا:

ما لم يكن في كلمة قدرهما ** فالأخذ بالإدغام فيه علماً

نحو النبيء والنسيء مدغماً ** بالسوء معارياً تجده محكماً". (ابن القاضي ع، 1428هـ/2007م، صفحة

(73)

ففي تفصيل الإمام رَحِمَهُ اللهُ زيادة فائدة كما ذكر فلا، مانع من اعتباره والله أعلى وأعلم.

ثامناً: استدراكه على النّأظم في باب الفتح والإمالة:

عند قول النّأظم رَحِمَهُ اللهُ:

..... وَجَاءَ ** إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَذَاءٌ (ابن بري، د- ت، صفحة 62)

قال الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ عن هذا البيت: "معترض بسكوته عن القول الثالث وهو الفتح في الكل، لأن الأشياخ كلهم نقلوه، أجيب عنه بأنه إنما اقتصر عن القولين لشهرتهما كما تقدم فلو قال: (إمالة فتح له

أداء) لكان شاملا للأقوال الثلاثة، أو قال: (وقيل بالفتح له ** وجاء إمالة الكل له أداء)، ففي الإصلاح الأول تبديل بعض الشطر الأخير، وفي الإصلاح الثاني تبديل بعض الشطر الأول، واعلم أن الألف الموقوف عليه في هذه الأسماء المقصورات إذا قلنا بأنه الألف المبدل من التنوين، فإنه لا يمال باتفاق، وإذا قلنا الألف الموقوف عليه هو الألف الأصلية فلا يخلوا من ثلاثة أوجه: إما أن يكون من ذوات الراء نحو ﴿قُرَى﴾ [الحشر: 14]، و﴿مُفْتَرَى﴾ [القصص: 36] فإنه لا يمال باتفاق أصحاب الإمالة، وإما أن يكون رأس آية كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: 59]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: 36] فإنه يمال باتفاق أصحاب الإمالة، وإما أن يكون في غير ذلك، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى﴾ [الدخان: 41] فإنه يمال على المشهور. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 400)

في هذا البيت ثلاثة مذاهب في الوقف على المقصور المنون: الأول الوقف عليه بالفتح مطلقا منصوبا كان أو مرفوعا أو مجرورا، والثاني الوقف عليه بالفتح إذا كان منصوبا وبالإمالة إذا كان مرفوعا أو مجرورا، والثالث الوقف عليه بالإمالة مطلقا مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا، والنَّاطِم ذكر قولين، وهذه المذاهب الثلاثة ذكرها الشاطبي وتبعه شراحه (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 235)، وقد أنكر الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ فِي نشره حكاية الشاطبي القول بالفتح في نحو هذه الأحوال، فقال: "لا أعلم أحدا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه ولا أعلمه في كتاب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية" (ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، د- ت، صفحة 65)، وبهذا يتبين أن الاستدراك الذي أضافه الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ غَيْرَ لازم إلا أنه خلاف نحوي.

تاسعا: استدراكه على النَّاطِم في باب الإشمام:

ذكر النَّاطِم رَحِمَهُ اللهُ صفة الإشمام فقال:

وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ * بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَاهُ (ابن بري، د- ت، صفحة 199)

قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: "الشفاه فيه تنبيهان أحدهما التعبير بالإطباق مع أن المقصود هنا إنما هو ضم الشفتين مع فرجة بينهما لإطباقهما، لأن الإطباق معناه التصاق الشفتين واجتماعهما من غير فرجة بينهما فالإطباق الإطباق على الضم مجاز لا حقيقة، وهو من باب التعبير باللازم على الملزوم، لأن الضم يلازمه الإطباق إذ لا يحصل ضم الشفتين إلا بعد حصول إطباق الشفتين في سكون الحرف الموقوف عليه فلو قال رَحِمَهُ اللهُ وصفه الإشمام ضمك الشفاه لكان أولى وأبين. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 450)

قال المارغني رَحِمَهُ اللهُ: "فمراده بالإطباق الضم؛ لأنه لا بد مع الإشمام من إبقاء فرجة أي انفتاح بين الشفتين ليخرج النفس وليس مراده بالإطباق حقيقته لأنه يقتضي أن الإشمام لا فرجة معه وليس كذلك" (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 283) وقال الضباع رَحِمَهُ اللهُ: "والإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم" (الضباع، 1427هـ/2006م، صفحة 148) وبهذا يكون استدراك الإمام يفيد وصف أكثر دقة، لأن الإطباق يكون من غير فرجة. (الخراسم، 1413هـ/1993م، صفحة 305)

عاشرا: استدراكه على النَّاطِم في المقطوع رسما:

قال النَّاطِم رَحِمَهُ اللهُ:

..... ** وَمَا مِنَ الْمُؤْصُولِ لَفْظًا فُصْلًا (ابن بري، د- ت، صفحة 204)

أن كل ما قطع في الرسم يوقف عليه بالقطع، وإن كان متصلا باللفظ، إلا أنه اختلف في لفظ: ﴿أَيَّا مَّا﴾ الواقع بالإسراء الآية: 110، وظاهر كلام الناظم يقتضي الوقف على أيا لأنها مفصلة من ما، مع أن نافع يوقف على ما دون أيا كما نص الداني في التيسير (الداني أ.، 1429هـ/2008م، صفحة 204)، ولكن ذكر ابن الجزري أن الجمهور لم يتعرضوا إلى ذكر ذلك بوقف ولا ابتداء، ورجَّح جواز الوقف على الحرفين، حيث قال: "فيجوز الوقف على كل من أيا ومن ما لكونهما كلمتين انفصلتا رسما كسائر الكلمات المنفصلات رسما (ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، د- ت، الصفحات 144-145)

ولذا ذكر الإمام رَحِمَهُ اللهُ استدراكا في هذا فقال: "قوله: ﴿أَيَّا مَّا تَدْعُو﴾ [الإسراء: 109] فإنه ورد النص عن نافع أنه يوقف عليه بالوصل ولا يوقف عليه بالقطع، لأنه يوقف على: ﴿مَّا﴾ ولا يوقف على ﴿أَيَّا﴾، وقد خالف نافع أصله في هذا الحرف ولم يتبع فيه مرسوم الخط، ووجهه والله أعلم أن (ما) تأكيد لـ (أيا) والتأكيد والموكد كالشيء الواحد، وإن أردت استدراك هذا الحرف فرد بعد قوله:

..... ** وما من الموصول لفظا فصلا

هذا البيت وهو قولنا:

أياما لنافع موصول ** في وقفه دليله مقبول. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 461)

ولكن ما دام في اللفظ خلاف فلا إشكال في كلام النَّاطِم (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 310)، وعليه فهذا الاستدراك غير لازم لوضوح الأمر.

الحادي عشر: استدراكه على النَّاطِم في الهمزتين من كلمتين:

قال النَّاطِم رَحِمَهُ اللهُ:

كَبَّاءُ أَمْرُنَا وَوَرُشٌ سَهْلًا ** أَخْرَاهُمَا وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلَا (ابن بري، د- ت، صفحة 50)

قوله: "وقيل لا بل أبدلا"، يريد إلا في موضعين ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: 61]، و﴿جَاءَ ءَالَ قَرْعُونَ﴾ [القمر: 41]، فالمشهور فيهما عند المصريين التسهيل، وإن شئت استدراك هذين الموضعين فزد بعد قوله: "وقيل لا بل أبدلا" هذا البيت وهو قولنا:

هذا إذا لم يأت بعدها ألف ** فالحكم بالتسهيل إذ ذاك عرف. (الشوشاوي، مخطوط، صفحة 281)

يفهم من كلام الناظم أن للهمزتين المتفتحتين في الحركة وجهان؛ البذل والتسهيل، والبذل هو المقدم، فيدخل في هذا النوع ما جاء فيه ثلاث همزات، وقد وقعت في موضعين من القرآن هما: ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾،

و﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾، ولكن "النّاظم لم يتعرض لذكرهما على الخصوص إلا ما ذكر من إطلاق التسهيل والبدل فيدخلان تحتها، فيظهر من كلامه أن البدل فيهما على حد البدل في غيرهما على ظاهر الرواية". (ابن القاضي ع.، 1428هـ/2007م، صفحة 367) وما ذكره الأئمة بعد الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ يَقْوِي قوله، قال المارغني رَحِمَهُ اللهُ: "ولكن يقدم فيهما التسهيل لأنه الأشهر والأقيس". (المارغني، 1434هـ/2013م، صفحة 125) وقال ابن الباذن رَحِمَهُ اللهُ: "لأنك لو أبدلت لوجب الحذف للالتقاء الساكنين". (ابن الباذن، 1403هـ، صفحة 385)

وفي هذا يتبين أن كلام الإمام رَحِمَهُ اللهُ فيه تفصيل لما قاله صاحب النّظم، فيعتبر إirاده حسن في هذه المسألة، لأنه يرفع اللبس المحتمل.

4. خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الكرام وعلى من اقتفى أثره واهتدى بستته إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

فبعد هذه الجولة اليسيرة مع استدراقات الإمام الشوشاوي على النّاظم ابن بري -رحمهما الله تعالى- في نظمه الدرر اللوامع توصلت إلى بعض النتائج والتوصيات.

4. 1. النتائج:

1) أن للإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ قدما راسخة في هذا العلم، ظهر ذلك من خلال استدراقاته على النّاظم ابن بري رَحِمَهُ اللهُ.

2) أن نظم الدرر من أحسن ما أُلّف في قراءة الإمام نافع، كما أن كتاب الأنوار السواطع من أحسن شروحاته.

3) تظهر شخصية الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ من خلال مناقشته للأقوال والرد عليها، وله مسلك معين في الاستدراقات، تبعه بالتعليلات.

4) أن استدراقات الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ على النّاظم ليست من باب نقده، بل هي من باب التنبيه على نقص، أو تصحيح مفهوم، أو دفع توهم.

5) تبع الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ في بعض استدراقاته ما نص عليه المحققون قبله كالحافظ الداني والإمام الشاطبي -رحمهما الله تعالى..

6) أن الإمام الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ له منهج واضح عموما اتبعه في استدراقاته، ومن أبر ما فيه تعليقاته على ذلك.

7) أن أغلب استدراقات الإمام مفيدة وصائبة؛ لثبوتها، ورواتهم هم أهل الأداء الموثوقون إلا أن النّاظم ترك ذلك لإرادة الاختصار وحتى يضمن نظمه أهم الأوجه وأرجحها وأشهرها عند علماء الفن.

8) أن أغلب استدراقات الإمام على النّاظم لا تخلو من توجيه وجيه لقول النّاظم أو إزالة لبس أو

توضيح غموض.

4. 2. التوصيات:

- 1] أولاً وقبل كل شيء أوصي نفسي وغيري بتقوى الله في السر والعلن.
 - 2] أن معرفة استدراك عالم من العلماء كتعقباته وردوده أو زياداته، له قيمته العلمية، فهو يزيد من توسعت مدارك الباحث.
 - 3] لكتاب الأنوار السواطع فوائد معتبرة يمكن جمع استدراكاته ودراساتها دراسة علمية، أو مقارنتها مع غيرها من أقوال العلماء في المسألة.
 - 4] أن شرح العلامة الشوشاوي رَحِمَهُ اللهُ وافق فيه ابن بري رَحِمَهُ اللهُ في بعض المسائل واعترض عليه في بعضها الآخر، الأمر الذي يحتاج إلى تمحيص وتبيين الصواب منها في بحث أكاديمي.
- وفي الختام أسأل الله العلي القدير بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يرزقني العمل بالقرآن وبما فيه.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

5. قائمة المراجع

- إبراهيم بن أحمد المارغني. (1434هـ/2013م). النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الامام نافع (المجلد 1). الجزائر: دار الإمام مالك.
- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، ومحمد النجار. (د- ت). المعجم الوسيط (المجلدات د- ط). (تحقيق: مجمع اللغة العربية، المحرر) دار الدعوة.
- ابن الباذش. (1403هـ). الإقناع في القراءات السبع (المجلد ط1). (تحقيق: عبد المجيد قطامش، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- أبو العباس الونشريسي. (د ت). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب (المجلدات د- ط).
- أبو زيد عبد الرحمن ابن القاضي. (1428هـ/2007م). الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع (المجلد 1). (تحقيق: أحمد بن محمد البوشيخي، المحرر) المملكة المغربية: المطبعة الوطنية لمراكش.
- أبو عمرو الداني. (1429هـ/2008م). التيسير في القراءات السبع (المجلد ط1). (تحقيق: حاتم الصالح الضامن، المحرر) الشارقة: مكتبة الصحابة بالإمارات.

- أبو عمرو الداني. (1429هـ/2008م). *التيسير في القراءات السبع* (المجلد ط1). (تحقيق: حاتم صالح الضامن، المحرر) الإمارات: مكتبة الصحابة.
- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. (2005م). *جامع البيان في القراءات السبع المشهورة* (المجلد ط1). (تحقيق: محمد صدوق الجزائري، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو محمد القاسم بن فيره الشاطبي. (1434هـ/2013م). *منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع* (المجلد ط1). (تحقيق: دكتور أيمن رشدي سويد، المحرر) سوريا: دار نور المكتبات.
- أبو محمد مكى بن ابى طالب القيسي. (1404هـ/1984م). *الكشف عن الوجوه والقراءات السبع وعللها وحججها* (المجلد ط3). (تحقيق: محيي الدين رمضان، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أحمد ابن فارس. (1399هـ/1979م). *معجم مقاييس اللغة* (المجلد دط). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- أحمد بابا التنبكتي. (1421هـ/2000م). *كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباح*. (دراسة وتحقيق محمد مطيع، المحرر) المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- أحمد بن محمد المكناسي. (د-ت). *درة الحجال في غرة أسماء الرجال* (المجلدات د-ط). (تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، المحرر) القاهرة: دار التراث.
- أحمد بن يوسف السمين الحلبي. (1424هـ/2003م). *العقد النضيد في سرح القصيد*. المدينة المنورة: جامعة أم القرى.
- اسماعيل باشا البغدادي. (1955م). *هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين* (المجلد دط). اسطنبول: وكالة المعارف الجليلة.
- الحسين بن علي الشوشاوي. (مخطوط). *الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع* (الإصدار المكتبة الوطنية بالجزائر).
- الخراز محمد بن إبراهيم الشريشي. (1413هـ/1993م). *القصص النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع* (المجلد ط1). (تحقيق: محمد محمود التلميذي، المحرر) جدة: دار الفنون.
- الشيخ السملالي الكرامي الشنقيطي السملالي. (1422هـ/2001م). *تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع* (المجلد ط1). الرياض: مكتبة التوبة.
- العباس بن إبراهيم السملالي. (1413هـ/1993م). *الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام* (المجلد 2). (راجع: عبد الوهاب بن منصور، المحرر) الرباط: المطبعة الملكية.

- جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. (1429هـ/2008م). القصيدة المالكية في القراءات السبع (المجلد ط1). (تحقيق: أحمد بن علي بن عبد الله السديس، المحرر) المدينة المنورة: دار الزمان.
- حاجي خليفة. (دس). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (المجلد دط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عبد الرحمن ابن خلدون. (1421هـ/2000م). تاريخ ابن خلدون (المجلد دط). بيروت: دار الفكر.
- عبد الرحمن أبة زيد ابن القاضي. (1428هـ/2007م). الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر الوامع (المجلد ط1). (تحقيق: احمد بن محمد البوشخي، المحرر) مراكش: المطبعة الوطنية.
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة. (د- ت). إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي (المجلدات د- ط). (تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوه عوض، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد الرحمن، المؤذن. (1995م). البوادي المغربية قبل الاستعمار (المجلد ط1). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- عبد العزيز آيت بنصالح. (2012م). شيشاوة منذ ما قبل التاريخ إلى الآن (المجلد ط1). مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية.
- عبد الفتاح القاضي. (1436هـ/2015م). الوافي في شرح الشاطبية (المجلد ط10). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
- عبد الفتاح عبد الغني القاضي. (1436هـ/2015م). الوافي في شرح الشاطبية (المجلد ط10). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
- عبد الوهاب بن منصور. (1388هـ/1968م). قبائل المغرب (المجلد د ط). الرباط: المكتبة الملكية.
- علي بن محمد ابن بري. (د- ت). متن الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع (المجلدات د- ط). (تحقيق: سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري، المحرر)
- علي محمد الضباع. (1427هـ/2006م). إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع. (تحقيق: جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، المحرر) طنطا: دار الصحابة للتراث.
- محمد ابن إبراهيم الشريشي الخراز. (1413هـ/1993م). القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع (المجلد ط1). (تحقيق: محمد محمود التلميذي، المحرر) جدة: دار الفنون.
- محمد المختار السوسي. (1960م). المعسول (المجلد د ط). الرباط: مكتبة الطالب.
- محمد المختار السوسي. (د- ت). خلال جزولة (المجلدات د - ط). تطوان: المطبعة المهدية.

- محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز. (1413هـ/1993م). *القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع* (المجلد 1ط). (تحقيق: التلميذي محمد محمود، المحرر) جدة: دار الفنون.
- محمد بن أحمد الحضيكي. (1427هـ/2006م). *طبقات الحضيكي* (المجلد 1ط). (تقديم وتحقيق: أحمد بومزكو تزيت، المحرر) الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد بن أحمد العبدى الكانوني. (بلا تاريخ). *آسفي وما آل إليه قديما وحديثا*.
- محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري. (1433هـ/2012م). *منظومة طيبة النشر في القراءات العشر* (المجلد 1ط). (تحقيق: الدكتور ايمن أحمد سويد، المحرر) سوريا: مكتبة ابن الجزري.
- محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري. (د-ت). *النشر في القراءات العشر* (المجلدات د- ط). (أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري. (د-ت). *النشر في القراءات العشر* (المجلدات د- ط). (تحقيق: علي محمد الضباع، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- محمود بن عمر الزمخشري. (1419هـ/1998م). *أساس البلاغة* (المجلد 1ط). (تحقيق: محمد باسل عيون السود، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.